



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



<https://felesteen.news>

الممر المائي المقترح بين قبرص وغزة

حيلة إسرائيلية للتهجير وتشديد الحصار أم جهد دولي لرفع معاناة الفلسطينيين؟
(ورقة بحثية)

يوسف كامل خطاب

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

23
Gulf Research Center
Knowledge for All

وغزة محتدمًا، وترفض إسرائيل - كعادتها في فترات التصعيد ضد غزة - دخول المعونات عبر معبر رفح بين غزة ومصر، أعدَّ (المرصد الأورومتوسطي) لحقوق الإنسان تصورًا عمليًا ومقترحًا لمشروع ممر مائي، يربط قطاع غزة المحاصر بالعالم الخارجي؛ وقد أوضح المرصد حينها أن التصور جاء نتيجة استعراض سلسلة العقوبات التي تفرضها إسرائيل ضد قطاع غزة، خصوصًا عقب سيطرة حماس على القطاع في عام ٢٠٠٧م، إضافةً إلى السياسات المصرية التي تضمنت التقييد الشديد والإغلاق المتكرر لمعبر رفح، وتدمير مجموعة الأنفاق التي تعتبر شريان الحياة لغزة، مبررة ذلك بعدم إعفاء إسرائيل من مسؤولياتها - كقوة احتلال - عن قطاع غزة.

وقال المرصد إن إقامة الممر المائي لن يعطي الفلسطينيين فرصة الوصول الحر والمستقل إلى العالم الخارجي فقط، بل سيكون أيضًا حجر الزاوية لحيوية الاقتصاد الفلسطيني، والسماح له بالاندماج في المنطقة، والاستفادة من جميع اتفاقيات التجارة الحرة. ونظرًا إلى أن التصور قد طرح خلال الأزمة بين تركيا وإسرائيل - بسبب اعتداء إسرائيل على السفينة التركية، التي حاولت كسر الحصار البحري المفروض على غزة، في ٣١ مايو ٢٠١٠م، وقتل ٩ أترك؛ أوضح المرصد حينها، إنه يمكن لتركيا أن تطالب إسرائيل بتزويد غزة بالطريق البحري إلى العالم الخارجي، ويكون في البداية من غزة إلى قبرص أو إلى أحد الموانئ التركية.

واستند المرصد في اقتراحه إلى تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠٠٤م، حيث كان مخططًا بناء ميناء غزة على موقع نحو ٥ كيلومترات إلى الجنوب من مدينة غزة وحوالي ٢٠٠ كيلومتر إلى الغرب من عمان، ليوفر خدمة للتجار الفلسطينيين والأردنيين، ويعمل على تزويدهم بممر عبور بديل إلى أوروبا وأمريكا الشمالية٢.

وكان تصميم المشروع يتضمن - إضافة إلى الميناء - تأسيس البنية التحتية والمرافق، مثل: المحطة الكهربائية، ونظام الاتصالات، ونظام إمدادات المياه ونظام الصرف الصحي، ومرافق التخلص من النفايات، ومرافق التخزين، وخطة النقل والطرق الموصلة الأخرى. وأوضح (المرصد الأورومتوسطي)، أنه تم التفكير أيضًا بإنشاء منطقة صناعية تشمل صناعة الأسمنت والصناعات الثقيلة الأخرى.

عندما بدأت الحرب الإسرائيلية على غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وأعلنت حكومة الحرب الإسرائيلية حصارها للفلسطينيين داخل القطاع، ومنعت عنهم المساعدات الإنسانية لإجبارهم على الهجرة من القطاع باتجاه مصر - وفقًا لما كشفت عنه إحدى الوثائق الإسرائيلية المسربة في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣م - أعلن الرئيس القبرصي (نيكوس خريستودوليدس) - خلال قمة الاتحاد الأوروبي، التي انعقدت يومي ٢٦ و٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣م - عن مبادرة إنشاء ممر بحري يربط بين قبرص وغزة، لإيصال المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين بشكل آمن ومن دون عوائق الماضي، مشيرًا إلى أنه يناقش مبادرته مع قادة عدة دول.

وقد تم طرح المبادرة، بعد بدء الحرب بأيام معدودة، وفي الوقت الذي رفضت فيه إسرائيل دخول المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح الحدودي بين مصر وغزة، وانتشار الحديث عن خطة التهجير الإسرائيلية لفلسطيني القطاع، مما أثار العديد من الأسئلة عن خلفيات المبادرة ومضمونها، ومواقف كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية والقوى الإقليمية - وخصوصًا مصر - والدولية منها؟ وهل من علاقة بينها وبين مشروع التهجير الذي تسعى إسرائيل إلى تنفيذه؟ وهل للممر المزمع تسييره بعد نهاية الحرب من مخاطر على فلسطيني القطاع، وعلى مصر؟ وما هي هذه المخاطر؟ وكيف يمكن منعها والتصدي لها؟ .. هذا ما تسعى الورقة للإجابة عليه، عبر تحليل ما تم تداوله من أخبار عن الممر المائي، الذي يتم تسويقه عبر وصفه بـ (الإنساني).

الخلفية التاريخية للممر:

تشير المصادر إلى أن الممر المائي الذي اقترحه الرئيس القبرصي (نيكوس خريستودوليدس) للربط بين قطاع غزة في فلسطين المحتلة وقبرص، قد طرح أكثر من مرة خلال السنوات العشر الماضية، وذلك على النحو التالي:

مبادرة (المرصد الأورومتوسطي) لحقوق الإنسان

في شهر مايو عام ٢٠١٤م، وبينما كان الصراع بين إسرائيل



وتضمن المشروع عدة مراحل لتطوير الميناء: أولها: توفير السعة الأولية للميناء لاستقبال السفن وحركة الشحن من وإلى غزة. وثانيها: القدرة على توسيع المرحلة الأولى بسهولة دون استثمارات كبيرة فيما يتعلق بمباني الأمن البحرية وذلك لتلبية الاحتياجات المستقبلية لغزة. فيما تتضمن المرحلتين الثالثة والرابعة القدرة على توسيع المعلم الخارجي للميناء للتعامل مع عملية الشحن من الضفة الغربية والأردن وبلدان أخرى في المنطقة. وشملت الخطط المستقبلية توسيع قدرة الميناء على التعامل مع السفن الكبيرة التي تصل من ٥٠ ألف. وعندما طرح المقترح التزمت حكومتا هولندا وفرنسا بمبلغ ٤٢,٨ مليون دولار لبناء ميناء في غزة وتدريب العاملين فيه^٣.

مقترح الاتحاد الأوروبي

وفي شهر أغسطس من العام نفسه (٢٠١٤م)، قدم الاتحاد الأوروبي مقترحاً بإقامة ممر مائي للأفراد والبضائع بين غزة ولارنكا في قبرص؛ بحيث يكون هناك مراقبون أوروبيون في كلا الجانبين للتأكد من عدم وجود اختراق أمني. وكان الدافع لهذا الاقتراح -وفقاً لما صرح به مصدر عن الاتحاد- هو أن «أوروبا تريد حلاً متكاملاً ودائماً لمشكلة غزة، حتى لا نعود كل عام أو عامين لإعادة إعمار غزة»، مضيفاً أن «الأمور بعد الحرب يجب ألا تعود بأي حال من الأحوال إلى الوضع الذي ساد قبل الحرب».

وشدد المصدر بالقول: «نريد حلاً لمشكلة غزة من خلال إعادة تفعيل اتفاقية المعابر لعام ٢٠٠٥م، بكل تفاصيلها ومحتوياتها، بما فيها الممر بين قطاع غزة والضفة الغربية». وأوضح أنه «تم التشاور مع مختلف الأطراف المعنية حول هذا الأمر، وهي السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر، ونحن بانتظار رد واضح». وأضاف: كما أن أوروبا منفتحة على وضع مراقبين أوروبيين على المعابر بين إسرائيل وغزة وأيضاً في الميناء والمطار تماماً، كما الأمر على معبر رفح. وشدد المصدر «نريد تفعيل دور السلطة الفلسطينية في غزة بالتزامن مع إنهاء الحصار». مؤكداً: «لن نرضينا الحل الجزئية»^٤.

المقترح التركي

في نهاية عام ٢٠١٤م، دخلت أنقرة وتل أبيب في نقاشات لإعادة

تطبيع العلاقات بين الجانبين بعد أن توترت، بسبب الهجوم الإسرائيلي على (أسطول الحرية لغزة)٥، واشترطت تركيا على إسرائيل لإعادة العلاقات تعويض أهالي الضحايا ورفع الحصار عن غزة؛ وذلك بتزويد غزة بالطريق البحري إلى العالم الخارجي، ويكون في البداية من غزة إلى قبرص أو إلى أحد الموانئ التركية. وقد يكون هذا الأمر وسيلة عملية لإسرائيل لتوفير ضمانات لتركيا بتخفيف الحصار، من خلال عدم عرقلة العمليات والسماح بدخول مواد البناء إلى قطاع غزة دون مزيد من التأخير.

وبعد سلسلة من المفاوضات السرية، وافقت إسرائيل على إنشاء ممر بحري يربط قطاع غزة بجزيرة قبرص في البحر المتوسط، في مقابل تهدئة طويلة قد تصل إلى سبع أو عشر سنوات. ويتبعها رفع الحصار كلياً عن القطاع، وبالتالي من المتوقع العمل بشكل طبيعي على إعادة إعمار ما دمره الكيان خلال العدوان الأخير على القطاع.

وقد تم العدول عن مشروع الممر المائي المطروح كحل للأزمة، عندما أحرزت محادثات إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تقدماً، بموافقة إسرائيل على دفع تعويضات قدرت بـ (٢٠ مليون دولار) لأسر الأتراك الذين قتلوا عام ٢٠١٠م؛ ورفعت الحصار عن غزة، بعد موافقة حماس على السماح للحرس الرئاسي للسلطة الفلسطينية بإدارة معبر رفح بين مصر وقطاع غزة، وهو الشرط الذي كانت تتشبث به كل من مصر وإسرائيل من أجل السماح باستئناف حركة المسافرين والسلع باتجاه القطاع^٦.

المقترح الإسرائيلي:

في شهر يونيو ٢٠١٨م، تداول الإعلام الإسرائيلي، لأول مرة، الحديث عن مبادرة الممر المائي بين غزة وقبرص، التي تبلورت خلال زيارة وزير الأمن الإسرائيلي السابق (أفيغدور ليبرمان) لقبرص، وكانت المبادرة جزءاً من محاولة تحفيز إسرائيلية باتجاه حركة حماس، مقابل إعادة جثث جنود محتجزين لديها، وكذلك معتقلين غير جنود. وفي حينه، أفادت وسائل الإعلام -نقلاً عن مقرّبين من وزير الأمن- أن نظرية الممر المائي قد تبلورت عقب زيارة (ليبرمان) مباشرة وأن العمل على فحص



المشروع ودراسته، من نواحٍ مختلفة، قد بدأ.

خطورة أمنية جوهريّة، سواءً ما يتعلق بالحماية أو ما يتعلّق بالرقابة.

بالإضافة إلى ما ذكر آنفًا، طرح في نتائج الدراسة المطوّلة، الخشية من إمكان أن تقوم حركة المقاومة الإسلاميّة (حماس) باستغلال هذا الوضع لتنفيذ عمليات إرهابيّة أو تهريب وسائل قتاليّة إلى القطاع. وخلص التقرير التلفزيوني العبري إلى القول، بحسب المصادر التي اعتمد عليها، إنّ إمكانية مُوافقة أو قبول دولة الاحتلال بممرٍ مائيّ، بناءً على الدراسة المذكورة، بات متعذرًا، الأمر الذي يعني تعدُّر الترتيبات التي كانت مُعدّةً لإتمامها مع حركة حماس، بموجب مسارات التهديّة الأخيرة، كما أكّدت المصادر في تل أبيب ٧.

المقترح القطري

ذكرت صحيفة «الأخبار» اللبنانية، في ١٠/١١/٢٠١٨م، أن قطر اتفقت مع إسرائيل على البدء في تجهيزات إقامة ممر مائي بين غزة وقبرص بإشراف دولي ورقابة أمنية إسرائيلية، لكن تل أبيب طلبت وجودًا فعليًا لها على هذا الممر (الذي لم تتضح بعد طبيعته وشكله). وأضافت الصحيفة - نقلًا عن بعض المصادر - أن حركة حماس وافقت على رقابة مشاهبة لتلك التي كانت توجد في معبر رفح بعد «اتفاق ٢٠٠٥» عبر الكاميرات وربط الحواسيب، مع كون الرقابة الدولية هي الأساس. ونقلت عن السفير القطري محمد العمادي: «اتفقنا على موضوع الممر المائي وأمور أخرى كثيرة» لم يوضح طبيعتها ٨.

المبادرة القبرصية: توقيتها ومضمونها

خلال قمة الاتحاد الأوروبي - التي انعقدت في بروكسل، يومي ٢٦ و ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣م - أعلن الرئيس القبرصي (نيكوس

وفي شهر نوفمبر ٢٠١٨م، كشفت القنوات (١٢ وال١٣) في التلفزيون الإسرائيلي - نقلًا عن مصادر سياسيّة وصفتها بأنها رفيعة المستوى - أنّه قد بات من شبه المؤكد أن اقتراح وزير الأمن (أفيغدور ليبرمان) لإنشاء ممرٍ مائيّ من قبرص إلى غزة، لن يخرج إلى حيّز التنفيذ الفعلي، لافتةً إلى أن الرفض صدر بعد دراسةٍ مُشتركةٍ استغرقت شهرًا لدى وزارة الأمن والجيش الإسرائيليّ وجهاز الأمن العام (الشاباك) ومجلس الأمن القوميّ، الذي يرأسه (مثير بن شابات)، ويُعتبر مُقرّبًا جدًّا من رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو. وشدّدت المصادر على أنّه تبين أنّ مسارًا كهذا يتضمّن صعوبات، هي على ما يبدو مستعصية ولا يمكن التغلّب عليها.

وتابع التلفزيون أن الدراسة التي عمل عليها طويلاً، تتعلّق بخمسة مواضيع، وفي مُقدّمتها الموضوع الأمني: هل سيكون من الممكن إجراء فحص ملائم للبضائع، وهل يستلزم ذلك انتشار قوات إسرائيلية على الأراضي القبرصية؟ ما هو البعد القانوني لهذا النشاط، من ناحية القانون الدولي والإسرائيلي والقبرصي؟ ما هي الأبعاد السياسية إنّ تضمّن المشروع مشاركة السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكيّة؟ ما هو المكان الأفضل ميدانيًا لإقامة الرصيف البحريّ على الشاطئ القبرصي؟ وأخيرًا، هل سيؤدّي هذا المسار إلى انفصال إسرائيل عن غزة، أو إلى تعميق علاقتها بالقطاع؟ وأوضحت المصادر أنّ نتائج الدراسة أكّدت بما لا يدع مجالاً للشك بوجود صعوباتٍ جوهريّةٍ في كلّ بعدٍ من الأبعاد الخمسة، وتحديدًا ما يتعلّق بالبعد الأمني. علاوةً على ذلك، لفتت الدراسة إلى أنّ تشغيل ممرٍ كهذا ينطوي على



ويوجد بالفعل مركز تنسيق مع ٣٣ دولة. ويسع الميناء ٢٠٠ ألف طن من المساعدات الإنسانية، مما يتيح نقل ألفي طن من المساعدات لكل سفينة. وأوضح الرئيس أن المساعدات الإنسانية ستصل إلى قبرص لتحملها سفن تخضع لفحص يومي من لجنة تشارك فيها إسرائيل. وبمجرد تحميل القوافل، ستبعتها سفن حربية إلى منطقة محددة على ساحل غزة، ومن هناك تُوجّه إلى منطقة آمنة ومحايدة. وقال (خريستودوليدس) إن المفوضية الأوروبية واليونان وفرنسا وهولندا تحرص على المشاركة ١٠.

وصرح الرئيس القبرصي لوسائل الإعلام بأن «المبادرة تبعث برسالة (مفادها) أننا نريد اتخاذ خطوات، وليس فقط كلمات، لنظهر أننا مدماك للأمن والاستقرار في المنطقة». لكنه لم يقدم أي إيضاحات بشأن متى سيبدأ العمل بهذا الممر مشيرًا إلى أن «ما يهم هو أن نقاشات محدّدة بشأن مبادرة الجمهورية القبرصية، وهي مبادرة اعترف بها المجتمع الدولي، قد بدأت على مستوى التفاصيل التقنية». وأبدت نيقوسيا استعدادها لتقديم كميات كبيرة من المساعدات من خلال «شريان الحياة البحري» الذي من المتوقع أن يوفر «تدفقًا مستدامًا للمساعدات الإنسانية بكميات كبيرة للمدنيين» في غزة ١١.

ونظرًا لافتقار غزة إلى مرافق الموانئ، عرضت بريطانيا سفنًا برمائية قادرة على الوصول إلى ساحل القطاع دون الحاجة إلى بنية تحتية خاصة. وفي الأول من يناير ٢٠٢٤م، أجرت قبرص اختبارًا لآلية فحص للشحنات عن طريق الممر المقترح، فقامت بإرسال ٨٧ طنًا من المساعدات البريطانية عن طريق هذا الممر.

أهميتها:

تكمن أهمية المبادرة القبرصية في كونها يمكن أن تعزز كمية المساعدات التي تدخل القطاع، في ظل العدد المحدود للشاحنات التي يسمح لها بالدخول عبر معبر رفح مع مصر. وقد حدّر برنامج الأغذية العالمي من أن سكان غزة المقدّر عددهم بـ ٢,٤ مليون شخص يواجهون «احتمالًا مباشرًا للموت جوعًا» في القطاع؛ حيث أصبحت «إمدادات الغذاء والمياه معدومة عمليًا». وقالت المديرية التنفيذية للبرنامج سيندي ماكين: «لا توجد طريقة لتلبية حاجات الجوع الحالية من

خريستودوليدس) عن مبادرة إنشاء ممر بحري إنساني، لإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل آمن ومن دون عوائق الماضي، مشيرًا إلى أنه يناقش مبادرته هذه مع قادة عدة دول. وتعدّ قبرص أقرب أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى غزة، إذ تبعد حوالي ٣٧٠ كيلومترًا فقط إلى الشمال الغربي من القطاع في أقرب نقطة، ولعل هذا ما جعل رئيسها يطرح اقتراح الممر البحري الإنساني على أقرانه من قادة دول الاتحاد. و في مؤتمر صحفي، أكد المتحدث باسم الحكومة القبرصية (كونستانطينوس ليتيمبيوتيس)، على مساعي قبرص من أجل تنفيذ مشروع الممر، حيث قال: «نواصل الاتصالات الدبلوماسية مع دول المنطقة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، حتى يصبح هذا الممر الإنساني بالغ الأهمية ممكنًا» ٩.

وفي ٩ نوفمبر ٢٠٢٣م، قدم الرئيس (نيكوس خريستودوليدس) خطة - في ٢٥ صفحة - إلى مؤتمر للمساعدات الإنسانية في باريس، تتضمن فتح ممر بحري للمساعدة في تعزيز توصيل المساعدات إلى غزة، مشيرًا إلى أن خطته « يمكن تنفيذها سريعًا»، لتنتقل المساعدات بحرًا إلى غزة عن طريق جزيرة قبرص. وتستهدف الخطة تعزيز القدرة على إيصال الإغاثة الإنسانية لقطاع غزة، بصورة أكبر من عمليات التوصيل المحدودة التي تمت عبر معبر رفح بين مصر والقطاع الفلسطيني منذ أن بدأت إسرائيل هجومها الجوي والبري على غزة.

وقال الرئيس القبرصي إن مقر مركز العمليات سيكون مدينة (لارناكا) جنوب قبرص، حيث يوجد ميناء ومطار،



الأمل الوحيد هو فتح ممر آمن آخر لوصول المساعدات الإنسانية من أجل جلب الغذاء الضروري للحياة إلى غزة



خلال معبر حدودي واحد قيد التشغيل»، معتبرة أن «الأمل الوحيد هو فتح ممر آمن آخر لوصول المساعدات الإنسانية من أجل جلب الغذاء الضروري للحياة إلى غزة»^{١٢}. وإذا تم تنفيذ الخطة، فستكون هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تخفيف الحصار البحري الإسرائيلي على غزة منذ أن فرضته إسرائيل لأول مرة في عام ٢٠٠٧ بعد سيطرة حركة حماس على القطاع.

موقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية من المبادرة:

رحبت الولايات المتحدة بالمبادرة القبرصية، ففي ٥ نوفمبر ٢٠٢٣م، وأثناء زيارة وزير الخارجية الأمريكي (بليكن) الاستثنائية لقبرص. أعلن المتحدث باسم الخارجية القبرصية أن الرئيس (خريستودوليدس) التقى الوزير الأمريكي بليكن، وتم خلال الاجتماع، الذي عقد في مطار لارنكا، مناقشة الوضع في المنطقة بصورة مفصلة. وقد أعرب بليكن عن امتنانه لقبرص على «الدور المهم للغاية» الذي تلعبه في مسألة إجلاء مواطني مختلف البلدان، بمن فيهم مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية. وتطرق الجانبان بشكل تفصيلي إلى مبادرة جمهورية قبرص لإنشاء ممر بحري لإيصال المساعدات الإنسانية من قبرص إلى قطاع غزة، مع التأكيد على ضرورة التهدئة الفورية للأزمة المستمرة^{١٣}.

وبناءً على ما طرحه الرئيس القبرصي، صرح الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون)، بعد القمة، أن عدة دول أوروبية تتطلع إلى بناء «تحالف إنساني» فيما يتعلق بغزة، وإن محادثات تجري مع قبرص واليونان بشأن هذا الأمر. وقال (ماكرون) إن «قبرص يمكن أن تكون بمثابة قاعدة للعمليات الإنسانية». وقال دبلوماسيون إن فرنسا اقترحت أيضاً تطوير المقترح القبرصي وتوسيع ممر بحري لإجلاء المصابين بجروح خطيرة إلى مستشفيات على سفن في البحر المتوسط قبالة غزة^{١٤}.

موقف سلطة الاحتلال من المبادرة:

في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٣م، وافقت سلطة الاحتلال بصورة مبدئية على المقترح القبرصي بإنشاء «ممر إنساني» بحري لشحن المساعدات إلى قطاع غزة المحاصر، الذي يجري العمل عليه منذ أكثر من شهر. وقال (ليئور حيات) المتحدث باسم وزارة

الخارجية لدولة الاحتلال، إن الكيان وافق مبدئياً على نظام يسمح بفحص المساعدات الدولية «تحت إشراف إسرائيلي»، في قبرص قبل تسليمها مباشرة إلى غزة. وقال (حيات) لوكالة «فرانس برس»: «هناك موافقة مبدئية على هذا الإجراء لكن لا تزال هناك بعض المشاكل اللوجستية التي تنتظر الحل».

وأعرب وزير الخارجية الإسرائيلي السابق (إيلي كوهين) خلال زيارته لقبرص عن دعمه لإيجاد طريقة عملية وسريعة للمساعدات الإنسانية المرسله إلى غزة عن طريق البحر. وقال (كوهين) إن قبرص وإسرائيل وشركاء آخرين يروجون للمبادرة لتسهيل نقل المساعدات «بطريقة منظمة ومدققة جيداً»، وبموجب الخطة سيتم فحص المساعدات في قبرص من قبل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن إسرائيل.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، قال وزير الخارجية الإسرائيلي السابق (إيلي كوهين) إن إسرائيل مستعدة للسماح للسفن بتوصيل المساعدات إلى قطاع غزة، وذلك في إطار ممر بحري مقترح من قبرص، وحدد ٤ دول أوروبية قادرة على المشاركة المحتملة في هذه العملية. وأكد (كوهين) لمحطة إذاعة «١٠٣ إف إم». - عندما سئل عن الممر البحري. أنه «يمكن أن يبدأ على الفور». وأضاف أن بريطانيا وفرنسا واليونان وهولندا من بين الدول التي لديها سفن قادرة على الوصول مباشرة إلى شواطئ غزة التي تفتقر إلى ميناء مياه عميقة. وبدأ أنه يشير إلى أنه يتوقع منهم أن يفعلوا ذلك بدلاً من تفرغ المساعدات في إسرائيل. وتابع (كوهين): «طلبوا منا أن تأتي المعدات عبر ميناء أسدود الإسرائيلي، والجواب هو: لا، لن تأتي عبر أسدود، لن تأتي عبر إسرائيل، نريد فك الارتباط مع مراقبة أمنية، هذا هو هدف هذه العملية»^{١٥}.

وعندما زار وزير الخارجية الإسرائيلي السابق (إيلي كوهين) قبرص، لإجراء محادثات بشأن الممر الذي اقترحه نيقوسيا مع نظيره القبرصي (كونستانتينوس كومبوس)، قال: إن «المساعدات الدولية، التي يتم الإشراف عليها بشكل جيد، ستساعد المنطقة على تحقيق المزيد من الاستقرار والازدهار». وزار الوزيران ميناء لارنكا الذي يقع على بعد نحو ٣٧٠ كيلومتراً شمال غربي غزة، وسيكون نقطة التفتيش الأمنية على الطرف القبرصي من الممر البحري. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي:



«نحن اليوم نخطو خطوة مهمة نحو فك الارتباط الاقتصادي مع قطاع غزة، نحن نتعاون مع الحكومة القبرصية لإنشاء الخط البحري، الذي سيسمح بنقل البضائع تحت التنسيق والتفتيش الأمني الإسرائيلي إلى قطاع غزة».

ومع موافقتها على مشروع الممر المائي بين غزة وقبرص، وإعفاؤها للسفن التي ستشارك في توصيل المساعدات عبر الممر من الإجراءات المتعلقة بالحصار. وفقاً لما صرح به المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية. إلا أنها شددت على احتكار الجانب الأمني، حيث قال بيان لوزارة الخارجية الإسرائيلية إن الممر سيخضع لتفتيش أمني تنسقه إسرائيل ١٦.

أبعاد الموافقة الإسرائيلية على المبادرة:

على ضوء ما سبق توضيحه بشأن رفض إسرائيل المتكرر لمقترح الممر المائي بين غزة وقبرص في فترات سابقة؛ تعدُّ الموافقة الإسرائيلية الحالية على هذا تسيير الممر خروجاً صريحاً عن السياسة الإسرائيلية المتبعة بشأن غزة، والإصرار على حصارها الذي بدأ منذ قرابة ١٧ سنة؛ وهو ما يجعل البحث عن دوافع وأبعاد أخرى محتملة، غير التي أعلن عنها رسمياً، أمراً هاماً؛ ويمكن أن تتمثل تلك الدوافع والأبعاد فيما يلي:

• تحسين صورة إسرائيل القبيحة، التي عكستها عمليات الإبادة الجماعية التي تمارسها قوات الاحتلال منذ بداية الحرب وحتى كتابة هذا الورقة، مستخدمة أعتى الآليات العسكرية التدميرية، إلى جانب الحصار الجائر المفروض على القطاع ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني.

• تخفيف الضغوط التي تواجهها إسرائيل ومؤيدوها من دول العالم (الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى)، والتي تجسدت في المظاهرات الجماهيرية التي انطلقت في عواصم ومدن تلك الدول، مطالبة حكوماتها بالضغط على إسرائيل لوقف الحرب والسماح بدخول المساعدات إلى قطاع غزة، وزيادتها من أجل تجنب أزمة إنسانية.

• فتح باب خلفي لمن أراد من الفلسطينيين الهجرة إلى خارج القطاع، هروباً من الموت قتلاً أو جوعاً أو مرضاً جراء

انتشار الأوبئة والأمراض المعدية بين أبناء القطاع. وهو ما يفهم من تزامن الموافقة الإسرائيلية على المبادرة القبرصية عقب إصرار القيادة المصرية على رفض خطة تهجير الفلسطينيين «قسرياً» إلى سيناء؛ والتي تعرض اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل للتهديد، فيما لو استمرت إسرائيل في تنفيذ مخطط التهجير.

• إيجاد مبرر لإلغاء المعابر بين مصر وقطاع غزة، بدعوى تهريب السلاح إلى الفلسطينيين من خلالها؛ وهو ما مهدت له إسرائيل بإخضاع معبر صلاح الدين (فلاديفيا) لسيطرتها، ونقل ما يتعلق بمراقبته من نقاط ووسائل مراقبة إلى الجانب المصري؛ ما يعني عزل القطاع عن مصر تماماً وتحول الحدود مع غزة إلى حدود مع إسرائيل مباشرة.

• الإعلان عن فك الارتباط الاقتصادي - بعد أكثر من نصف قرن - بين قطاع غزة وإسرائيل ١٧؛ وهو ما أكد عليه وزير الخارجية الإسرائيلي السابق (إيلي كوهين) بقوله: «نحن اليوم نخطو خطوة مهمة نحو فك الارتباط الاقتصادي مع قطاع غزة»، حتى تتحلل من التزاماتها القانونية الدولية تجاه القطاع، باعتبارها دولة احتلال.

• التأكيد على السيطرة الأمنية على القطاع بعد انتهاء الحرب؛ عبر الإبقاء على الارتباط الأمني ١٨؛ ولذلك اقترنت



تعدُّ الموافقة الإسرائيلية الحالية على هذا تسيير الممر خروجاً صريحاً عن السياسة الإسرائيلية المتبعة بشأن غزة، والإصرار على حصارها الذي بدأ منذ قرابة ١٧ سنة؛ وهو ما يجعل البحث عن دوافع وأبعاد أخرى محتملة



وخلق أفق سياسي لإنهاء الاحتلال، وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يشمل كافة الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية وفي قلبها القدس، والدفع قدمًا نحو الاعتراف المتبادل بدولة فلسطين والعضوية الكاملة في الأمم المتحدة» ٢١.

علاقة الممر البحري بتهجير الفلسطينيين:

يخطط نتنياهو وحزبه اليميني المتطرف (الليكود) - منذ زمن بعيد - إلى تهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، لتصبح فلسطين كلها (دولة يهودية) لا وجود فيها لغير اليهود ٢٢. وكثيرًا ما لمحت إسرائيل أو تحدثت صراحة - منذ بدء الحرب الحالية على قطاع غزة - عن رغبتها في تهجير سكان غزة إلى الدول المجاورة (مصر والأردن)، ومهدت لذلك بإجبار ما يقرب من مليوني شخص على ترك منازلهم.

وتعاقبت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين المطالبة بتهجير سكان القطاع علانية؛ حيث قالت وزيرة الاستخبارات (غيلا غمليل) لموقع «زمان إسرائيل» إن «الهجرة الطوعية هي الخطة الأفضل والأكثر واقعية لليوم التالي للقتال». وقالت في الكنيست، إن «على العالم أن يدعم الهجرة الإنسانية من غزة، لأن هذا هو الحل الوحيد الذي أعرفه». ونقلت وكالة «سوا» الفلسطينية تصريحات نقلتها وسائل إعلام عبرية عن (غمليل)، اقترحت فيها تشجيع إعادة التوطين الطوعي للفلسطينيين من غزة خارج القطاع، وذلك «لأسباب إنسانية»، على حد زعمها. وانتقدت الوزيرة الإسرائيلية وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، مشيرة إلى أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في تمويل إعادة التوطين ومساعدة السكان في بناء حياتهم الجديدة في البلدان المضيفة ٢٣.

ويعد الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي والمستشار الحالي لحكومة نتنياهو (جيورا إيلاند)، وصاحب مشروع توطين الفلسطينيين بسيئنا، الذي طرح عام ٢٠٠٠م؛ أحد أشهر المحرضين على تهجير الفلسطينيين من غزة، حيث تعددت تصريحاته في هذا السياق، ومنها قوله: «إن الطريقة الوحيدة أمام إسرائيل لتحقيق طموحاتها العسكرية في غزة،

الموافقة الإسرائيلية على تسيير الخط البحري بين غزة وقبرص بعد انتهاء الحرب بإخضاع كل ما سوف يتم نقله من بضائع للتفتيش الأمني من قبل إسرائيل، لضمان عدم استخدامها لأغراض عسكرية ١٩.

- توثيق العلاقات الاستراتيجية بين دولة الاحتلال وقبرص، التي تربطها علاقات اقتصادية وأمنية قوية، تشجع قبرص على دعم الأمن الإسرائيلي عبر تسيير التهجير الطوعي للفلسطينيين من قطاع غزة، إلى أكثر من وجهة دولية.
- استخدام الممر لتهجير سكان القطاع طوعياً من وطنهم، وهو أخطر هذه الدوافع والأبعاد، على نحو ما سنوضحه في موضع لاحق من الورقة.

موقف السلطة الفلسطينية من المبادرة:

رفض مجلس الوزراء الفلسطيني - في جلسته المنعقدة يوم ٢٧/١٢/٢٠٢٣م - رفضه لمقترح الممر المائي بين إسرائيل وقبرص، مبرراً الرفض «لما يترتب عليه من مخاطر تستهدف الوضع الديموغرافي في قطاع غزة، في ضوء عمليات القتل والتجوع وقطع شريان الحياة عن القطاع». وطالب مجلس الوزراء بإدخال المساعدات «عبر المعابر الخمس التي تصل الضفة الغربية بقطاع غزة، وليس عبر ممرات تحمل يافطة إنسانية للتغطية على تمرير مخططات تتساق مع أهداف حرب الإبادة التي ترتكها إسرائيل ضد أبناء شعبنا في القطاع». وكلف المجلس وزير الخارجية للتواصل مع الحكومة القبرصية لإبلاغها برفض هذا الممر المائي» ٢٠.

وفي الثاني من يناير ٢٠٢٤م، أعرب رئيس الوزراء الفلسطيني (محمد أشية) - خلال لقائه القنصل اليوناني العام لدى فلسطين (ديميتريوس أنجيلوسوبولوس) - عن رفضه لمبادرة قبرص «لنقل المساعدات» إلى قطاع غزة بحرًا. وشدد على أهمية وجود ضغط دولي لفتح كافة المعابر مع قطاع غزة لإدخال المساعدات بشكل أكبر وتوفير العلاج للجرحى. وأكد (أشية) الرفض الكامل للممر المائي الذي تتحدث عنه قبرص تحت شعار نقل المساعدات إلى قطاع غزة، خوفًا من أن تكون مهمة البواخر تهجير الفلسطينيين لخارج القطاع؛ وشدد على «أهمية العمل - عبر الاتحاد الأوروبي - للخروج بمبادرة سلام،



الإسرائيليين اليوم يؤيدون مثل هذا الحل الإنساني» - ولم يقدم أي مصدر لهذه الإحصائية - وأضاف: «هناك دعم شعبي للهجرة الطوعية لعرب غزة واستيعابهم في بلدان أخرى». وتابع: «دولة صغيرة مثل بلدنا لا تستطيع تحمّل واقع أن يوجد على بعد ٤ دقائق من مستوطناتنا بؤرة ساخنة من الكراهية والإرهاب، حيث يستيقظ مليوناً شخص كل صباح بطموح لتدمير دولة إسرائيل ورغبة في ذبح واغتصاب وقتل اليهود أينما كانوا». وأردف قائلاً: «نحن مطالبون بإعادة التفكير وتبادل الأفكار مع أصدقائنا في المجتمع الدولي، بما سيجلب السلام والأمن والرخاء لجميع شعوب المنطقة».

ويرى (سموتريتش) أن المستوطنين اليهود يجب أن يعودوا إلى قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، وأن فلسطيني القطاع يجب أن يتم تشجيعهم على الهجرة إلى دول أخرى. وأكد أن خروج الفلسطينيين من قطاع غزة من شأنه أن يفتح أيضاً الطريق أمام إعادة إنشاء مستوطنات يهودية في أراض فلسطينية ٢٧.



كما أكد وزير الأمن القومي الإسرائيلي اليميني المتطرف (إيتمار بن غفير) على أن «الترويج لحل يشجع على هجرة سكان غزة ضروري. إنه حل صحيح وعادل وأخلاقي وإنساني»؛ وأكد أن خروج الفلسطينيين من قطاع غزة «من شأنه أن يفتح أيضاً الطريق أمام إعادة إنشاء مستوطنات يهودية في أراض فلسطينية». واعتبر بن غفير أن «تشجيع هجرة سكان غزة سيسمح لنا بإعادة سكان المناطق الحدودية و(كتلة) غوش قطيف»، الاستيطانية السابقة في قطاع غزة ٢٨.

وحسب صحيفة «زمان إسرائيل»، فإن مسؤولين إسرائيليين أجروا بالفعل محادثات سرية مع الكونغو وعدة دول أخرى،

دون قتل الكثير من الفلسطينيين الأبرياء، هي إجلاء المدنيين من غزة». وقوله: «عليهم أن يعبروا الحدود إلى مصر، بشكل مؤقت أو دائم». وقوله: «يجب أن يقال لشعب غزة أن أمامه خيارين: البقاء والجوع، أو المغادرة؛ وإذا كانت مصر ودول أخرى تفضل أن يموت هؤلاء الأشخاص في غزة، فهذا خيارهم». وقوله: «على إسرائيل الآن أن تخلق أزمة إنسانية في غزة، من شأنها أن تُجبر عشرات الآلاف أو حتى مئات الآلاف على البحث عن ملجأ في مصر أو الخليج» ٢٤.

وقد صرح عضو الكنيست الإسرائيلي (داني دانون)، بأن (نتنياهو) يعمل مع عدة دول من إفريقيا ومن أمريكا الجنوبية، لاستقبال الفلسطينيين بمقابل مادي أو مقابل آخر. وذكرت صحيفة (تايمز أوف إسرائيل) أن «سياسة الهجرة الطوعية لسكان غزة تتحول رويداً رويداً إلى السياسة الرائدة والرسمية للحكومة الإسرائيلية، حيث أعطى (بنيامين نتنياهو) الضوء الأخضر، ويتبعه وزراء وأعضاء كنيست من كل أحزاب الائتلاف». وبحسب الصحيفة، يعمل الجميع بجد لتحقيق الفكرة، حيث تجرى مفاوضات مع دولة الكونغو، بشأن استقبال آلاف المهاجرين. ووفقاً لمسؤول إسرائيلي، فإن «الكونغو ستكون على استعداد لاستقبال مهاجرين، ونحن نجري مفاوضات مع دول أخرى»، على حد زعمه ٢٥.

وذكر (داني دانون)، أن الدولة العبرية تلقت استفسارات من عدة دول مستعدة لاستقبال لاجئين من قطاع غزة، بما في ذلك دول من «أمريكا الجنوبية وإفريقيا». وأضاف دانون أن بعض الدول اقترحت استقبالها للفلسطينيين مقابل مبالغ مالية أو «أغراض أخرى»، مشيراً إلى أن حكومته ستبقى «على اتصال مع دول المنطقة أولاً، ثم مع مختلف دول العالم والأطراف المعنية» لتدارس كل الخيارات. وجاء تصريح دانون عقب قول نتنياهو إنه «مستعد لتشجيع الهجرة الطوعية للفلسطينيين من غزة»، لكنه أضاف مستطرداً «مشكلتنا ليست في السماح للفلسطينيين بالخروج، بل في وجود دول مستعدة لاستقبالهم» ٢٦.

وفي السياق ذاته، شدّد وزير المالية الإسرائيلي المتطرف (بتسليل سموتريتش) على ضرورة تقليص عدد السكان الفلسطينيين في القطاع. وقال: «أكثر من ٧٠ بالمئة من



لقبول آلاف المهاجرين من قطاع غزة، وقالوا إنها «ستكون مستعدة لاستقبال المهاجرين من غزة». وأوضح مصدر حكومي رفيع للصحيفة، أن المسؤولين الإسرائيليين «يجرون محادثات مع دول أخرى لاستقبال مهاجرين»، من دون ذكر هذه الدول ٢٩.

وفي الأول من يناير ٢٠٢٤م، ذكرت مصادر إعلامية إسرائيلية أن إسرائيل تعزم الاستعانة برئيس الوزراء البريطاني السابق (توني بلير) للوساطة مع دول غربية لإقناعها باستقبال لاجئين فلسطينيين من قطاع غزة بعد انتهاء العدوان على غزة. وقالت القناة ١٢ الإسرائيلية إن بلير قام بزيارة سرية إلى إسرائيل، الأسبوع الماضي، حيث عقد اجتماعات غير معلنة مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والوزير في مجلس الحرب (بيني غانتس) لمناقشة هذا الملف. وخلال الاجتماعات التي عقدها بلير، طرحت فكرة أن يكون بلير وسيطاً بين إسرائيل ودول غربية، بشأن مخطط إسرائيل لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة ٣٠.

الموقف الفلسطيني والعربي والدولي من التهجير

قوبلت التصريحات الإسرائيلية المحرّضة على تهجير الفلسطينيين برفض قاطع. شكلاً ومضموناً. من الفلسطينيين، والدول العربية، والولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول الأوروبية، وقد عبر البعض مبررات الرفض على النحو التالي:

موقف المقاومة الفلسطينية:

رفضت حركة المقاومة الفلسطينية (حماس) مخطط التهجير، قد عبر عن ذلك رئيس المكتب السياسي للحركة (إسماعيل هنية)، في كلمة أذيعت عبر قناة (الجزيرة)، في ١٤/١٠/٢٠٢٣م، عقب تسريب وثيقة الاستخبارات الإسرائيلية الخاصة بتهجير فلسطيني القطاع إلى مصر، حيث أكد في كلمته أن الفلسطينيين لن يخرجوا من ديارهم ووطنهم؛ وأن «أهل غزة متجدرون في أرضهم متمسكون بوطنهم ولن يخرجوا من أرضهم ولن يهاجروا»؛ مضيفاً: «لا هجرة من الضفة ولا من غزة.. وأقول لا هجرة من غزة إلى مصر.. وأحيي الأشقاء في مصر.. أقول لأخواني في مصر إن قرارنا أن نبقي في أرضنا وإن قراركم هو قرارنا» ٣١.

وقالت حركة حماس إن حديث نتياهو مع دول، لتمير مخطط هجرة طوعية لسكان غزة، «سخيّف ومحاولة لتسويق أوهام». وحذر (أسامة حمدان)، القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بمؤتمر صحفي في بيروت، يوم ٧/١٢/٢٠٢٣م، كل الدول من التعاطي مع مخططات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو بشأن ما سمّاه الهجرة الطوعية لسكان قطاع غزة ٣٢.

موقف الدول العربية من التهجير:

أعربت مجموعة من البلدان العربية منها: السعودية وقطر ومصر والأردن عن رفضها لمحاولات التهجير القسري للفلسطينيين من قطاع غزة، استناداً إلى قواعد الشرعية الدولية. وأكدت على أن القطاع جزء من الدولة الفلسطينية المستقبلية، وأن قبول الفلسطينيين أو إجبارهم على الهجرة سيؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية بصورة نهائية.

فقد أعربت المملكة العربية السعودية عن رفضها القاطع لدعوات التهجير، وأدانت التصريحات المتطرفة لوزير حكومة الاحتلال الإسرائيلي، اللذين دعيا لتهجير سكان غزة وإعادة احتلال القطاع وبناء المستوطنات؛ وذلك عبر بيان لوزارة الخارجية السعودية، في ٤ يناير ٢٠٢٤م، جاء فيه: «تؤكد المملكة أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي لتفعيل آليات المحاسبة الدولية تجاه إمعان حكومة الاحتلال الإسرائيلي، عبر تصريحاتها وأفعالها، في انتهاك قواعد الشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني» ٣٣.

وقالت وزارة الخارجية القطرية في بيان لها، «إن التصريحات الإسرائيلية تعد امتداداً لنهج الاحتلال في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وقطع الطريق أمام السلام وحل الدولتين»؛ وأكدت على «أن سياسة العقاب الجماعي والتهجير القسري، التي تمارسها سلطات الاحتلال مع سكان غزة، لن تغير حقيقة أن غزة أرض فلسطينية، وستظل فلسطينية» ٣٤.

وأكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي - خلال فعالية جماهيرية للتضامن مع الفلسطينيين في استاد القاهرة، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣ م ، على أنه «لا تهجير للفلسطينيين في قطاع غزة إلى مصر». مضيفاً أن موقف مصر «حاسم في رفض



مخططات تهجير الفلسطينيين سواء من غزة أو الضفة لمصر والأردن». كما شدد على أن «التهجير (خط أحمر) لم ولن نقبل أو نسمح به»^{٣٥}.

كما رفض ملك الأردن (عبد الله الثاني) مخطط تهجير الفلسطينيين، حيث أعلن الديوان الملكي الأردني، في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣م، أن عاهل البلاد الملك عبد الله الثاني حذر خلال لقائه مع وزير الخارجية الأميركي من أي «محاولة لتهجير الفلسطينيين من جميع الأراضي الفلسطينية، أو التسبب في نزوحهم». وشدد العاهل الأردني على «عدم ترحيل الأئمة إلى دول الجوار ومفاقمة قضية اللاجئين»^{٣٦}.

وعقب القمة التي جمعته مع الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي)، يوم ٢٢/١١/٢٠٢٣م، في القاهرة - علق الملك الأردني في حسابه على منصة (إكس) بتغريدة قال فيها: «نقف إلى جانب الشقيقة مصر في خندق واحد. الموقف الذي عبر عنه اليوم أخي الرئيس عبدالفتاح السيسي بتأكيد رفض مصر تهجير الأشقاء الفلسطينيين عن أرضهم باعتباره خطأ أحمر، يجسد موقفنا المشترك وسيخلده التاريخ في سجل مواقف مصر العروبية»^{٣٧}. كما أكد الزعيمان على رفضهما «أي تحرك إسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية، أو لتهجير الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية خارج أراضيهم، أو نزوحهم داخليا» في القمة التي جمعتهما في القاهرة، يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣م^{٣٨}.

موقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية:

رفض كثير من الدول الغربية سياسة التهجير التي أعلنتها إسرائيل، ومنها الدول المؤيدة والداعمة لإسرائيل في حربها على غزة، وكان في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلن رئيسها رفض سياسة (التهجير القسري) التي يخطط لها لتتياها ويسعى إلى تنفيذها عبر الضغط على الفلسطينيين بعمليات القصف التي لا تتوقف ليل نهار منذ بدء الحرب. فقد نددت وزارة الخارجية الأمريكية، يوم ٢ يناير ٢٠٢٤م، بتصريحات الوزيرين الإسرائيليين (بتسليل سموتريتش)، و(إيتمار بن غفير)، الداعية لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة ووصفتها بأنها «تحريرية وتفقر للمسؤولية»، وفقا

لوكالة رويترز. وقال (ماثيو ميلر)، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية: «لقد كنا واضحين وثابتين ولا لبس فيه في أن غزة أرض فلسطينية وستظل أرضا فلسطينية، مع عدم سيطرة حماس على مستقبلها وعدم وجود جماعات قادرة على تهديد إسرائيل، وهذا هو المستقبل الذي نسعى إليه، لمصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين، والمنطقة المحيطة، والعالم»^{٣٩}.

ولاقى مخططات تهجير الفلسطينيين إدانة أوروبية من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا وهولندا وسلوفينيا وأيرلندا وغيرها. كما رفضت إسبانيا وهولندا وسلوفينيا وأيرلندا كل دعوات التهجير القسري للفلسطينيين، باعتبارها مخالفة للقوانين الدولية، وتهديداً لآفاق التوصل إلى حلٍ مستدام على أساس الدولتين.

فقد ندد منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، (جوزيب بوريل) بالتصريحات الداعية إلى تهجير الفلسطينيين، وقال: «أدين بشدة التصريحات التحريضية وغير المسؤولة للوزيرين الإسرائيليين (إيتمار) بن غفير و(بتسليل) سموتريتش التي تسيء إلى الفلسطينيين في غزة وتدعو إلى خطة لهجرتهم». وأضاف في تدوينه على صفحته الرسمية في منصة «إكس» أن «عمليات التهجير القسري محظورة تماما وتعد انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي»^{٤٠}.



مصادر إعلامية إسرائيلية أن إسرائيل تعتزم الاستعانة برئيس الوزراء البريطاني السابق (توني بلير) للوساطة مع دول غربية لإقناعها باستقبال لاجئين فلسطينيين من قطاع غزة بعد انتهاء العدوان على غزة.



وبشأن إجبار الفلسطينيين في قطاع غزة على الهجرة، غير مسؤولة»، مؤكدة أن بلادها تدعم حل الدولتين. قائلة: إن «إسرائيل ليس لها الحق في تقرير مصير سكان غزة» ٤٢.

الممر وسيلة للالتفاف على رفض التهجير

يبدو للمتعمعن في تعاقب الأحداث وتطورها، أن ثمة علاقة وطيدة بين موافقة إسرائيل على مقترح الممر المائي بين غزة وقبرص، وبين خطط تهجير الفلسطينيين التي تحرص إسرائيل على تنفيذها منذ أمد بعيد، ووجدت في حر غزة فرصة مواتية لتنفيذها في ظل الدعم والتأييد الدولي، الذي يشبه ما حصلت عليه عن الإعلان عن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ م، بل يفوقه؛ وأن موافقة إسرائيل على الممر، هي محاولة للالتفاف على الرفض الدولي لتهجير الفلسطينيين قسرياً من وطنهم، وتعديل خطط التهجير، ليكون طوعياً لا قسرياً. وهناك اعتبارات عديدة تؤيد هذا السيناريو، ومنها:

١. رفض إسرائيل لإقامة هذا الممر أكثر من مرة خلال السنوات العشر الماضية، عندما طرح كوسيلة لتقريب حل الدولتين من التنفيذ، وتحقيق السلام وتعزيز الاستقرار في المنطقة، وفقاً لما تضمنه تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠٠٤ م، حيث كان مخططاً بناء ميناء غزة على موقع نحو ٥ كيلومترات إلى الجنوب من مدينة غزة وحوالي ٢٠٠ كيلومتر إلى الغرب من عمان، ليوافق خدمة للتجار الفلسطينيين والأردنيين، ويعمل على تزويدهم بممر عبور بديل إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، كما ورد في موضع سابق من الورقة.

٢. طرح المقترح والترويج له بعد فشل مخطط التهجير إلى كل من مصر والأردن، الذي تضمنته وثيقة الاستخبارات الإسرائيلية التي تم تسريبها عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣ م، أي بعد أسبوع تقريباً من بدء الحرب؛ بسبب رفض البلدين (مصر والأردن) لاستقبال الفلسطينيين؛ وتلويح مصر بأن إجبارها على قبول التهجير القسري للفلسطينيين يهدد اتفاقية السلام مع إسرائيل.

٣. افتقار الشعار الذي يتم تسويق مشروع الممر من خلاله: (الممر الإنساني)، للمصداقية والموضوعية؛ فإسرائيل

وجاء. في بيان صادر عن وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية. أن لندن «ترفض بشدة أي اقتراح لإعادة توطين الفلسطينيين خارج غزة». وأكد البيان، الذي نقلته وكالة (رويترز)، أن غزة أرض فلسطينية محتلة، وستكون جزءاً من الدولة الفلسطينية المستقبلية. كما شدد وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (طارق أحمد) على أنه لا يجوز تهديد أي فلسطيني بالتهجير أو النقل من قطاع غزة. وأكد الوزير البريطاني أن القطاع سيكون جزءاً من الدولة لفلسطينية المقبلة ٤١.

وانضمت ألمانيا إلى المنتقدين لدعوة التهجير، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية (سيباستيان فيشر) إنه «لا يجب تهجير الفلسطينيين من غزة، ولا يجب تقليص مساحة القطاع. وأضاف: «نرفض بأشد العبارات تصريحات وزراء الحكومة الإسرائيلية غير المفيدة بشأن تهجير سكان غزة». وجدد التزام ألمانيا بحل الدولتين لأنه «النموذج الوحيد والمستدام للتعاشيش بين الإسرائيليين والفلسطينيين». وأكدت وزارة الخارجية الألمانية معارضتها لتهجير السكان الفلسطينيين في غزة، قائلة: «إننا نرفض بأقوى العبارات التصريحات التي أدلى بها الوزير الإسرائيليان». وقال (فيشر): إن هذه القضية نوقشت خلال اجتماع وزراء خارجية مجموعة ال (٧) في عاصمة اليابان طوكيو في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. وقد شدد فيشر على رفض بلاده الإبعاد القسري للفلسطينيين من غزة، وتقليص مساحة القطاع» ٤٢.

كما أدانت فرنسا تصريحات المسؤولين الإسرائيليين التي تطالب بتهجير السكان الفلسطينيين في غزة، حيث أكدت وزيرة خارجية فرنسا (كاترين كولونا) خلال اتصال هاتفي مع نظيرها الفلسطيني رياض المالكي، يوم ٦ يناير ٢٠٢٤ م، على التزام بلادها بتقديم كل أشكال الدعم الإنساني والمساعدات العاجلة لسكان القطاع لتخفيف المعاناة التي يواجهونها منذ إعلان الحرب على القطاع من ثلاثة أشهر. وقالت الوزيرة الفرنسية إن «غزة أرض فلسطينية ومستقبلها ليس من اختصاص إسرائيل». وفي تصريح لقناة «سي إن إن» الأمريكية، في ٥ يناير ٢٠٢٤ م، قالت الوزيرة الفرنسية: «إن التصريحات المتكررة الصادرة عن سياسيين ومسؤولين إسرائيليين مؤخراً



بين غزة وقبرص، منفذاً لهجرة الفلسطينيين الطوعية، لما قد تتخذه من إجراءات تجعل استمرار البقاء في غزة صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، منها:

- الاستمرار في حرب الإبادة الحالية إلى أبعد مدى ممكن، بما يجعل قطاع غزة غير صالح للمعيشة لما لحقه من دمار عمراني شامل، بحيث يؤدي ذلك إلى إقبال الفلسطينيين على الهجرة الطوعية.

- وضع العديد من القيود والعقبات الأمنية والفنية أمام المحاولات الداخلية والإقليمية والدولية، التي سوف تبذل بعد وقف الحرب، لإعمار القطاع، وإعادته إلى ما كان عليه قبل الحرب.

- تهيئة مسار مغرٍ للهجرة، بحيث تبدأ رحلة الهجرة من غزة إلى قبرص، ومنها إلى إحدى الدول الأوروبية أو الأفريقية، التي سيتم التنسيق معها من قبل دولة الاحتلال، لقبول المهاجرين إليها من فلسطين المحتلة، ولو بصورة مؤقتة.

- وضع قيود مشددة على من يرغب في العودة إلى القطاع ممن هاجر منه أهله، وهو ما يجعل إسرائيل حريصة على التحكم في كل ما سيتم دخوله عبر الممر إلى غزة، سواء في ذلك البضائع أو الأفراد.

وتتأكد محاولة التفاف نتياهاو وحكومته على الرفض الدولي لسياسة التهجير، بالموافقة على تشغيل الممر المائي بين قبرص وغزة، من خلال تنسيق الحكومة الإسرائيلية مع بعض الدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية بشأن استقبال آلاف المهاجرين؛ تقول صحيفة (تايمز أوف إسرائيل)، إن سياسة الهجرة الطوعية لسكان غزة تتحول رويدا رويدا إلى السياسة الرائدة والرسمية للحكومة الإسرائيلية، حيث أعطى بنيامين نتياهاو الضوء الأخضر، ويتبعه وزراء وأعضاء كنيست من كل أحزاب الائتلاف. وبحسب الصحيفة، يعمل الجميع بجد لتحقيق الفكرة، حيث تجرى مفاوضات مع دولة الكونغو. ووفقاً لمسؤول إسرائيلي، فإن «الكونغو ستكون على استعداد لاستقبال مهاجرين، ونحن نجري مفاوضات مع دول أخرى»، على حد زعمه ٤٤.

التي تفرض حصارها على غزة منذ عام ٢٠٠٧م، والتي طالما تعنتت في دخول المساعدات الإنسانية إلى سكان القطاع من معبر رفح، الذي لا يبعد عن غزة سوى مترات محدودة، ومنعها لدخول المساعدات مع بدء الحرب الحالية، وتعنتها في كم ونوع المساعدات رغم الضغط الدولي عليهما؛ لن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية إلى فلسطيني القطاع عبر قبرص أو غيرها، كما يروج له حالياً.

٤. أن الرفض الدولي لتهجير الفلسطينيين - وفق ما أوضحناه آنفاً - يتعلق بالتهجير (القسري) ٤٣ المخالف للمواثيق والأعراف الدولية، أما التهجير (الطوعي) - وهو السبب الرئيس لموافقة إسرائيل على مقترح الممر - فليس هنالك من يرفضه أو يعترض عليه، بل هناك من ينسق مع إسرائيل لتنفيذه، عبر السماح للأسر التي لها أقارب حاصلين على جنسية دول أوروبية أن يلحقوا بأقاربهم، وهو ما يثير الشبهات حول مواقف تلك الدول التي لا تسعى - بالتأكيد - لزيادة عدد المهجرين إليها من أية جنسية.

وإزاء هذا الرفض والدولي والإقليمي والفلسطيني لسياسة التهجير، سعى نتياهاو إلى الالتفاف على الموقف بإعلان الموافقة على مقترح ليحقق من خلال هدفين رئيسين: الأول: إيجاد مخرج لفلسطيني القطاع للهجرة الطوعية هروباً من ويلات الحرب التي لن تتوقف - قبل عامين - وفقاً لتصريحات رئيس الوزراء ووزير الحرب الإسرائيليين - الآخر: تحسين صورة إسرائيل الفاشية التي سادت العالم بعد حرب الإبادة التي تقوم بها ضد المدنيين العزل في غزة منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م؛ قتلاً وحصاراً وهدماً للمنازل والبيوت والمشافي والمساجد والكنائس ... وغيرها من المباني.

٥. استغلال إسرائيل للعلاقات الاستراتيجية بينها وبين قبرص، لجعل الممر وسيلة لتهجير الفلسطينيين إلى خارج القطاع، بالتغاضي القبرصي والإسرائيلي عن كل من يرغب في الخروج من غزة، ومنع من يرغب من الفلسطينيين في الدخول إليها، تنفيذاً لما تشترطه حكومة الاحتلال من ارتباط أمن القطاع بها.

٦. تعويل المسؤولين الإسرائيليين على أن يكون الممر المائي



لم يغب عن المسؤولين والسياسيين الفلسطينيين الأهداف الإسرائيلية الخفية من تسهيل الربط البحري بين غزة وقبرص عبر الممر المائي المقترح، ولم ينطل عليهم نعت الممر بـ(الإنساني) لكسب التأييد الدولي والإقليمي له، والإسهام في تنفيذه؛ بل اعتبر الكثيرون أنّ عمليات نقل المساعدات من قبرص اليونانية إلى القطاع ليست إلا محاولة للتهجير عبر البحر.

وقد تم التعبير عن الوعي الفلسطيني بالأهداف الحقيقية للممر عبر عدة صور، منها:

- تأكيد رئيس الوزراء الفلسطيني (محمد اشتية) - في تصريح صحفي نقلته وكالة (وفا) الفلسطينية - «أنّ الممر المائي الذي تتحدث عنه قبرص تحت شعار نقل المساعدات إلى قطاع غزة مهمته تهجير الفلسطينيين إلى خارج القطاع».
- الغضب والاستنكار الواسعين - على المستويين الشعبي والرسمي - عند إعلان وسائل الإعلام الإسرائيلية خبر تعيين رئيس الوزراء البريطاني الأسبق (توني بليز) مسؤولاً عن ملف تهجير الفلسطينيين من غزة؛ حيث أعلنت الخارجية الفلسطينية - في بيان نقلته وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) - «أنّها تتابع باهتمام كبير ما ينشره الإعلام الإسرائيلي عن تولي بليز رئاسة فريق من أجل ما تسميه الحكومة الإسرائيلية (الإخلاء الطوعي) لسكان غزة، وإجراء مشاورات مع بعض الدول لاستقبالهم كلاجئين»، مؤكدة أنّها جريمة إسرائيلية واستمرار للتهجير منذ النكبة؛ ما



عمليات التهجير القسري محظورة
تماماً وتعد انتهاكاً خطيراً للقانون
الإنساني الدولي



جعل (توني بليز) ينفي بشدّة ما جاء في تقرير قناة تلفزيونية إسرائيلية حول محادثات أجراها في إسرائيل بشأن تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى دول أخرى ٤٥.

ويعود غضب واستنكار الفلسطينيين إلى ما ينطوي عليه سجل (بليز) التاريخي من جرائم في حق الشعوب العربية (مشاركة الولايات المتحدة في الحرب على العراق وتدميره عام ٢٠٢٣ م)؛ فضلاً عن أن بلاده كانت المساهم الأبرز في مأساة الشعب الفلسطيني الممتدة من عام ١٩١٧ م - صدور وعد بلفور - إلى اليوم، حيث تعد مؤيداً رئيساً وداعماً سخياً لقوات الاحتلال الإسرائيلي في الحرب الحالية على غزة، بكل ما يتم فيها مآسي وجرائم حرب.

- تأكيد الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية الدكتور (مصطفى البرغوثي)، على أن فكرة إنشاء الممر البحري تخدم مخطط نتنياهو لتهجير الفلسطينيين طوعاً بعد فشل مخطط التهجير القسري، مشيراً إلى أن رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي يتجه الآن نحو اتخاذ خطوات لتفعيل فكرة الهجرة الطوعية. وفي تصريحاته لوكالة أنباء العالم العربي (AWP)، قال البرغوثي: «يتعين علينا الآن إحباط محاولات نتنياهو لتسويق فكرة الهجرة الطوعية والضغط على بعض الدول لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين».

- توضيح المحللين السياسيين الفلسطينيين لبنود الاتفاق الإسرائيلي مع قبرص، وكشف علاقته بالمخطط الوارد في وثيقة التهجير الإسرائيلية المسرّبة، ومن نماذج ذلك، ما قاله المحلل الساسي الفلسطيني (يوسف شرقاوي) من إن دولة الاحتلال تسعى لفرض حصار جديد على القطاع من جهة البحر، فيما وصفه بأنه «حصار أوروبي بهوية قبرصية»، مؤكداً ضرورة تحرك الجامعة العربية للمطالبة بعدم مساهمة قبرص في فرض حصار مضاعف على غزة. وأوضح المحلل الفلسطيني، أن تل أبيب سعت لإنشاء ممر بحر إلى غزة عبر قبرص لهدفين، أولهما: تأمين خطوطها من مخاطر بحرية باتت محتملة، والآخر: تمرير مخططات ما أسمته تل أبيب بـ«التهجير الطوعي».

وفي السياق نفسه، رجح الدكتور (طارق فهمي)، خبير دراسات



الأمن القومي دراسات الأمن القومي ودراسات الشؤون الإسرائيلية، وعضو مركز الدراسات الاستراتيجية بواشنطن ي تربطها معها علاقات اقتصادية وأمنية بموجب اشتراك مصالحهما في شرق المتوسط وروابط أخرى لتمرير «الهجرة الطوعية»، واصفا دور قبرص مع تل أبيب بـ«القديم المتجدد». وأضاف أن «تل أبيب» لها أهداف غير معلنة من إنشاء ممر بحري في غزة، لنقل الفلسطينيين في إطار هجرة طوعية، مؤكداً أن ذلك المخطط يواجه تحديات نظراً لتحفظات أوروبية، لأن قبرص نافذة لأوروبا التي تخشى تسلسل المهاجرين الفلسطينيين إليها ٤٦.

مخاطر مقترح الممر المائي بين غزة وقبرص

ينطوي مقترح الممر المائي بين غزة وقبرص على العديد من المخاطر، أهمها:

- تنفيذ خطط التهجير لفلسطيني القطاع (حالياً)، وغيرهم من الفلسطينيين في الضفة والقدس فلسطيني الـ٤٨ المتواجدين داخل المدن الفلسطينية المحتلة (لاحقاً)، لتصبح فلسطين (دولة يهودية) خالصة لليهود الذين تقاطروا عليهم من أقطاب الأرض، ليقيموا عليها وطنهم القومي بمساعدة ودعم الولايات المتحدة والدول الغربية، الذي مازال ممتداً منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر إلى الآن.
- عزل قطاع غزة عن جمهورية مصر العربية، وإلغاء دور مصر التاريخي في القضية الفلسطينية، حيث سيتم بموجب هذا الاتفاق إلغاء معبر رفح بين مصر والقطاع، بدعوى وقف تهريب الأسلحة إلى داخل القطاع، ما يحصر القضية الفلسطينية ومستقبل القطاع بين أيدي إسرائيل



والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، التي لا ينقصها جميعاً تصفية القضية الفلسطينية وإقامة دولة إسرائيل على كل الأراضي الفلسطينية: غزة والضفة والقدس، وفقاً لما تطالب به وتسعى إلى تنفيذه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

- تهديد الأمن الوطني المصري عبر تغيير الحدود التاريخية بين مصر وفلسطين، حيث ستؤدي سيطرة إسرائيل على الأمن في قطاع غزة - وهو شرط رئيس لموافقتها على الممر المقترح - إلى جعل إسرائيل، لا غزة الفلسطينية العربية، التي كانت تمثل عمقاً استراتيجياً لمصر، هي الجار الجنوبي المباشر لمصر؛ وقد مهدت إسرائيل لذلك، عبر مطالبة رئيس الوزراء (بنيامين نتانياهو) ٤٧، بفرض سيطرتها الأمنية على معبر صلاح الدين (فلاديفيا)، الممتد من البحر المتوسط شمالاً حتى معبر كرم أبو سالم جنوباً بطول الحدود المصرية مع قطاع غزة، لمسافة تبلغ حوالي ١٤ كيلومتراً، والذي نصت معاهدة السلام - التي وقعتها مصر مع تل أبيب عام ١٩٧٩ م - على كونه منطقة عازلة بطول الحدود، ليصبح حداً مباشراً بين مصر وإسرائيل ٤٨.

- تحجيم دور مصر الإقليمي في المنطقة، عبر تحييدها عن كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتطوراتها المستقبلية، وإسناد هذا الدور لقوى إقليمية أكثر فاعلية وتأثيراً، وأشد حرصاً على حل القضية الفلسطينية بما يتوافق مع المصالح الإسرائيلية.

- احتمال وقف المعونة الأمريكية التي تقدم لمصر منذ توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) مع إسرائيل في ٢٦ مارس ١٩٧٩ م، وخصوصاً بعد أن رفضت مصر تنفيذ خطة التهجير القسري وتوطين الفلسطينيين في سيناء؛ وهو ما طالب به بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي، بأن يتم توزيع المهجرين الفلسطينيين على الدول التي تحصل على المعونة الأمريكية بأعداد تتناسب مع عدد سكان كل دولة، وكانت مصر في مقدمة الدول، تليها تركيا، ثم العراق، وأخيراً اليمن ٤٩.

سبل التصدي لمخاطر الممر المائي

يتضح من الطرح السابق أن أكثر المتضررين من مشروع الممر المائي بين غزة وقبرص، هم فلسطيني القطاع، الذين تسعى

ملحقًا أمنياً لمعاهدة السلام عام ١٩٧٩ م، وتقول إنه محكوم بمبادئها العامة وأحكامها، والذي تم بموجبه انسحاب إسرائيل من محور «فيلاذلفيا» وتسليمه مع معبر رفح إلى السلطة الفلسطينية.

• زيادة المساعدات الإنسانية التي يتم دخولها إلى قطاع غزة من خلال معبر رفح، والضغط على إسرائيل عبر المنظمات الدولية، لرفع يدها عن التحكم في المعبر، وتحديد كمية ونوعية ما يمر من خلاله من مساعدات إنسانية، والتلكؤ في تفتيشها بدعوى التأكد من عدم اشتغالها على ما يضر بأمن إسرائيل؛ والعمل على أن يتم ذلك من خلال لجنة دولية تخضع لإشراف الأمم المتحدة، لضمان وصول المساعدات بالكميات المطلوبة وفي الوقت المناسب.

• العمل على يكون تنفيذ الممر المزمع بين غزة وقبرص - إذا تم - وفقاً لاتفاقية بين السلطة الفلسطينية وقبرص برعاية دولية، وأن يقترن الاتفاق بتنفيذ مشروع ميناء غزة الذي تم طرحه في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠٠٤ م، كأحد المشاريع الوطنية الرئيسة للدولة الفلسطينية المأمولة فيما لو تم تطبيق حل الدولتين المؤيد دولياً وإقليمياً، والذي تسعى إسرائيل إلى تقويضه وعدم الالتزام به.

خاتمة

نختم هذه الورقة بما في جاء في مقالة بعنوان: «الترحيل الطوعي» للفلسطينيين في غزة.. خيال آخر لن يدوم للكاتب (حنين مجدي)، نشرتها صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية، حيث قالت: «إن هذا الخيال لن يدوم طويلاً؛ ولو انتهى الأمر بفرار عدة آلاف من سكان غزة من الجحيم الذي أصبحوا محاصرين فيه، فإن الفلسطينيين سيقبضون. وإن لم تغير إسرائيل اتجاهها، فمن الممكن أن يحدث العكس: المزيد والمزيد من الإسرائيليين - اليهود المتعلمين من الطبقة المتوسطة، الذين لا يرون ما يكفي من الأمل للعيش هنا بعد الآن - سيغادرون طواعية» إلى بلدان أخرى» ٥.

إسرائيل إلى تهجيرهم طوعياً عبر الممر المقترح؛ إضافة إلى مصر التي ستتضرر استراتيجياً (سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً) جراء تنفيذ هذا المشروع؛ وعليه يتعين على الطرفين التصدي له من خلال الإجراءات التالية:

• دعم الموقف الفلسطيني الرافض للتهجير، رغم ما يتعرض له الشعب في غزة من إبادة جماعية ممنهجة، من قبل قوات الاحتلال ومن يدعمها عسكرياً من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

• توظيف الرفض الإقليمي والدولي الرافض لتهجير الفلسطينيين من وطنهم تهجيراً قسرياً، ولفت انتباه المنظمات الدولية إلى تحايل إسرائيل على الرفض الدولي، بالاستمرار في الضغط على الفلسطينيين عبر حصارهم وقتلهم وتدمير كل مظاهر الحياة في القطاع، لإجبارهم على التهجير الطوعي نجاة بحياتهم، من خلال الممر المائي المزمع تسييره بين غزة وقبرص.

• التأكيد على أهمية المعابر البرية بين غزة ومصر، وعدم المساس بها، سواء تم تنفيذ مقترح الممر المائي بين غزة وقبرص أو لم يتم؛ ورفض مبدأ أن يكون الممر المزمع تسييره بديلاً عن ممر رفح البري بيم مصر وغزة؛ مع التأكيد على (اتفاق فيلاذلفيا) بين إسرائيل ومصر الذي تعتبره إسرائيل



دعم الموقف الفلسطيني الرافض للتهجير، رغم ما يتعرض له الشعب في غزة من إبادة جماعية ممنهجة، من قبل قوات الاحتلال ومن يدعمها عسكرياً من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية



٣. انظر: («مقترح الممر المائي» لربط غزة بالعالم الخارجي)، منشور في موقع: (الأورومتوسطي لحقوق الإنسان) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٥ مايو ٢٠١٤ م، متاح على الرابط: <https://www.zdSs٣QY//.٢u.pw>.

٤. انظر: (الاتحاد الأوروبي يقترح إقامة ممر مائي بين غزة وقبرص تحت رقابة أوروبية)، تقرير منشور في موقع: (وكالة وطن للأخبار) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٨ أغسطس ٢٠١٤ م، متاح على الرابط: <https://www.wattan.net/ar/news/١٠١١٧٩.html>.

٥. في نهاية شهر مايو ٢٠١٠ م، توترت العلاقات التركية - الإسرائيلية بسبب الهجوم الإسرائيلي على (أسطول الحرية لغزة)، الذي يضم ست سفن تحمل مساعدات دولية، و٦٦٣ شخصاً من ٣٧ دولة، بما في ذلك النشطاء الفلسطينيين؛ في محاولة ل فك الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة. وكانت إحدى السفن المشاركة (مافي مرمرة) التي استأجرتها منظمة إنسانية تركية غير حكومية لنقل مساعدات إلى قطاع غزة ومحاولة كسر الحصار الذي تفرضه إسرائيل عليه - ترفع العلم التركي؛ وأسفر الهجوم عن قتل تسعة نشطاء (ثمانية مواطنين أتراك وواحد تركي أمريكي يحمل جنسية مزدوجة)، وأصيب عدد آخر بجروح على أيدي القوات الإسرائيلية. وحينها وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان - الرئيس حالياً - الغارة بأنها «إرهاب دولة»، واستدعت تركيا سفيرها من إسرائيل، واستدعت السفير الإسرائيلي للمطالبة بتوضيح، وذكرت وزارة الخارجية التركية أن الحادث قد يؤدي إلى عواقب لا يمكن إصلاحها في العلاقات الثنائية. وظل الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة يشكل حاجزا أمام تطبيع العلاقات بين البلدين؛ حيث كانت تركيا على السماح بمرور المساعدات الإنسانية إلى غزة، بينما تصر إسرائيل على أن ذلك يضرُّ بأمنها القومي. انظر: (العلاقات الإسرائيلية - التركية)، مقالة منشورة في موقع: (الموسوعة الحرة - ويكيبيديا) على شبكة المعلومات، متاحة على الرابط: <https://www.SuW٤yiW//.٢u.pw>.

٦. انظر: د. ناصر إسماعيل اليافاوي: (قراءة في الممر المائي المزمع

١. تم نشر هذه الوثيقة في عدد من وسائل الإعلام الإسرائيلية، وهي عبارة عن توصية لوزيرة الاستخبارات الإسرائيلية (غيلا غملائيل)، مفادها نقل سكان غزة «قسرا» إلى سيناء، بعد نهاية الحرب الدائرة في القطاع الآن. وتتناول الوثيقة ٣ مقترحات للتنفيذ لفترة ما بعد الحرب، ولكن المقترح «الذي سوف يؤدي إلى نتائج استراتيجية إيجابية وطويلة الأمد»، هو نقل مواطني غزة إلى سيناء، وفقا للوثيقة. ويتضمن هذا المقترح ٤ خطوات، هي: إنشاء مدن خيام في شبه جزيرة سيناء جنوب غربي قطاع غزة؛ وإنشاء ممر إنساني لمساعدة السكان؛ وبناء مدن في شمال سيناء؛ وإنشاء منطقة مراقبة بعرض عدة كيلومترات داخل مصر جنوبي الحدود مع إسرائيل، حتى لا يتمكن السكان الذين تم إجلاؤهم من العودة. كما تدعو الوثيقة كذلك إلى خلق تعاون مع أكبر عدد ممكن من الدول الأخرى، حتى تتمكن من استقبال الفلسطينيين المهجرين من غزة، حيث ورد ذكر دولة كندا وبعض الدول الأوروبية، مثل اليونان وإسبانيا، وبعض دول شمال إفريقيا، من بين دول أخرى. انظر: (صحيفة إسرائيلية: وثيقة سرية مسربة حول تهجير سكان غزة لسيناء)، تقرير منشور في موقع: (سكاي نيوز عربية) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٤/١٠/٢٠٢٣ م، متاح على الرابط: <https://www.DIADMk٨//.٢u.pw>.

٢. بدأ البناء الأولى للميناء في نوفمبر عام ١٩٩٩ م؛ وفي أبريل عام ٢٠٠٠ م، وقعت هيئة ميناء غزة عقداً مع المجموعة الأوروبية لتنمية غزة بخصوص تنفيذ المشروع، مع وجود خطط لديها لإنهاء المرحلة الأولى بحلول عام ٢٠٠١ م. وأشارت تقديرات التمويل اللازم للمرحلة الأولى إلى أنه بلغ حوالي ٧٠ مليون دولار بتمويل من الحكومات الهولندية والفرنسية كقرض من بنك الاستثمار الأوروبي، بالإضافة إلى مساهمة من السلطة الفلسطينية. لكن جميع أنشطة البناء توقفت بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠ م؛ و حتى الآن لم تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلية باستئناف البناء. انظر: (بالخرائط: «مقترح الممر المائي» لربط غزة بالعالم الخارجي)، منشور في موقع: (راديو بيت لحم ٢٠٠٠) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٣/٤/٢٠١٤ م، متاح على الرابط: <https://www.٢٣/٤/٢٠١٤>.



فتحه من غزة الى قبرص (حقائق وارقام)، مقالة منشورة في موقع: (دنيا الوطن) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠١٥/٨/١٥م، متاح على الرابط: <https://www.alwatanvoice.com/html.٧٥٩٣٦٠/١٥/٠٨/٢٠١٥/arabic/news>

٧. انظر: (إسرائيل «تدفن» الممر المائي الذي اقترحه ليبرمان من قبرص إلى غزة قبل البدء فيه لـ«أسباب أمنية» الأمر الذي يُصعب أكثر المساعي للتهديئة)، منشور في موقع صحيفة: (رأي اليوم) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠١٨/١١/٢١م، متاح على الرابط: <https://www.١WtPnYS/٢u.pw/>

٨. انظر: (اتفاق على البدء في تجهيزات إقامة ممر مائي بين غزة وقبرص)، منشور في موقع: (أفاق فلسطينية)، متاح على الرابط: <https://www.٣r٠oPUN/٢u.pw/> وقد بذلت قطر جهودًا حثيثة في دعم الفلسطينيين بعامة وفلسطيني القطاع بخاصة، حيث عرضت على سلطة الاحتلال إنشاء مطار داخل الكيان على نفقتها الخاصة في مقابل موافقة الاحتلال على إعادة إنشاء مطار غزة يحمل اسم الرئيس الراحل ياسر عرفات؛ ورفضت إسرائيل العرض؛ كما عرضت مشروع الممر المائي ورفع الحصار، وحصلت على موافقة سلطة الاحتلال على الممر المائي، التي جاءت عبر الخط التفاوضي غير المباشر بين الكيان وحركة حماس، والذي يقوده المبعوث السابق للجنة الرباعية الدولية (توني بلير). وكان بلير التقى في الدوحة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، في ثاني اجتماع بينهما خلال ستة أسابيع. وتمخضت المفاوضات بين الاحتلال إلى التوصل إلى تهدئة طويلة.

ووفقًا لدراسة أعدتها سلطة الموانئ الفلسطينية في عام ٢٠٠٥، أنه إذا تم إنشاء ميناء غزة البحري، فإن ذلك سيوفر أكثر من ٥٠٠٠ فرصة عمل وسيتم استيراد ما يعادل ٢ مليون طن من البضائع وتصديرها في عام ٢٠٠٥، فيما كان سيرتفع الرقم إلى ٦,١٥ مليون طن في عام ٢٠١٢م. وسيزيد في الأعوام التالية. انظر نص الدراسة التي أعدها الدكتور: على شعث وكيل عام النقل والمواصلات بالسلطة الفلسطينية آنذاك، بعنوان: (مشروع الميناء)، منشورة في موقع: (وزارة النقل والمواصلات للسلطة الفلسطينية)، متاحة على الرابط: http://www.mot.gov.ps/wp-content/uploads/Portals/_Rainbow/

٩. انظر: (قبرص تبحث إنشاء ممر مساعدات إنساني إلى غزة)، منشور على موقع: (الحرّة) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٠/٣١م، متاح على الرابط: <https://www.٢u.pw/JldLPi١//>

١٠. انظر: (اتفاق وشيك بين قبرص وإسرائيل على ممر بحري للمساعدات إلى غزة)، منشور في موقع صحيفة: (الشرق الأوسط) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/١٥م، متاح على الرابط: <https://www.٧EFYajO/٢u.pw/>

١١. المرجع السابق.

١٢. المرجع السابق.

١٣. انظر: (قبرص تعرض على واشنطن فتح ممر بحري لإيصال المساعدات الإنسانية وإجلاء الأجانب من غزة)، منشور في موقع: (روسيا اليوم) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/٥م، متاح على الرابط: <https://www.٢u.pw/k٨٠GpGO>

١٤. انظر: (قبرص تبحث إنشاء ممر مساعدات إنساني إلى غزة)، منشور على موقع: (الحرّة) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٠/٣١م، متاح على الرابط: <https://www.٢u.pw/JldLPi١//>

١٥. انظر: (إسرائيل: مستعدون للسماح لسفن أوروبية بتوصيل المساعدات إلى غزة)، منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/٣١م، متاح على الرابط: <https://www.٢u.pw/DKGa٨VG//>

١٦. انظر: (إسرائيل وقبرص تناقشان ممرا بحريا «سريعا» لمساعدة غزة)، منشور في موقع (سويس انفو) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.٢u.pw/xS٠VhEc//>

١٧. لم تكن إسرائيل تسمح إلا بتجارة مقيدة بشدة مع قطاع غزة الفقير والمعزول، وكانت تسمح فقط بعدد محدود من التصاريح لسكان غزة للعمل في إسرائيل مقابل أجور أعلى بكثير. ولطالما بررت حصارها الطويل الأمد، لغزة بأنه إجراء احترازي لمنع وصول الأسلحة إلى حماس والنشطاء الفلسطينيين



الأخريين عن طريق البحر، وتفرضه على جميع أنواع الشحن. فيما كانت تستفيد اقتصاديًا بارتباطها الاقتصادي مع القطاع؛ وهذا ما جعل بعض المحللين السياسيين يستبعد ما أعلنته إسرائيل بشأن (فك الارتباط الاقتصادي) مع قطاع غزة، والذي يستلزم إغلاق المعابر التي تربط غزة بالداخل المحتل مثل معبر إيريز، ومعبر كرم أبو سالم التجاريان. فقد قال المحلل الساسي الفلسطيني، يوسف شرقاوي، إنه: «من الصعب أن تقوم إسرائيل بذلك لأنها تترجح ملايين الدولارات من نقل البضائع للقطاع الذي يقطنه ٢,٢ مليون نسمة». انظر: (بالخرائط: "مقترح الممر المائي" لربط غزة بالعالم الخارجي)، منشور في موقع: (راديو بيت لحم ٢٠٠٠) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٣/٤/٢٠١٤م، متاح على الرابط: <https://www.rb2000.ps/news/ps/20140423.html>.

١٨. وهو ما يتردد على لسان رئيس الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين بأن الأمن في القطاع بعد انتهاء الحرب سيكون بيد إسرائيل؛ فقد قال (نتنياهو) - في تصريح نقلته قناة (الجزيرة) في ١٢/١٢/٢٠٢٣م - «إن قطاع غزة سيكون تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية بعد الحرب»؛ وأضاف «سننشئ في قطاع غزة بعد الحرب إدارة مدنية وسيعاد تأهيله بقيادة السلطة الفلسطينية». كما صرح - في اجتماع للجنة الشؤون الخارجية والأمن بالكنيست، في ١١/١٢/٢٠٢٣م - بأن «إسرائيل ستكون وحدها المسؤولة عن الأمن بغزة بعد الحرب». وأضاف بأن «إسرائيل وحدها ستكون المسؤولة عن نزع السلاح من غزة، مشيرًا إلى أن «حماس لا تسمح لأحد بمغادرة غزة ونحن سنسمح بذلك بعد تولي مسؤولية القطاع»، وفق زعمه. انظر: (نتنياهو: سننشئ إدارة مدنية في غزة بعد الحرب وسيعاد تأهيل القطاع بقيادة السلطة الفلسطينية)، منشور في موقع: (دنيا الوطن) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٢/١٢/٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2023/12/12/1038504.html>.

١٩. انظر: (ممرات بحرية من قبرص إلى غزة.. ما موقف إسرائيل وما تخوفاتها؟)، منشور في موقع: (سكاي نيوز عربية)، بتاريخ: ٢٢/١٢/٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.skynews.com/2023/12/22/bgxsaru>.

٢٠. انظر: (رفض فلسطيني للممر المائي المقترح من قبرص إلى غزة)، منشور في موقع: (روسيا اليوم) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٧/١٢/٢٠٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.youm7.com/News/News-Details.aspx?NewsID=٢٧١٢٠٢٣>.

٢١. انظر: (رفض رسمي فلسطيني لمبادرة قبرص «لنقل المساعدات» إلى غزة بحرًا)، منشور في موقع: (روسيا اليوم) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٤/١/٢٠٢٤م، متاح على الرابط: <https://www.russia.com/News/News-Details.aspx?NewsID=٢٤٠١٢٠٢٤>.

٢٢. ظهر مصطلح (يهودية الدولة) مع بداية الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، ثم أكده الزعيم الصهيوني ثيودور هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧م؛ وقد حرص الصهاينة على أن يكون المصطلح ملازمًا لكل يتعلق بدولة إسرائيل من موثيق، حيث نص وعد بلفور (١٩١٧م) على «منح وطن قومي (للإهود) في فلسطين»؛ ونص تقرير اللجنة الملكية (تقرير لجنة بيل) عام ١٩٣٧م، الذي أقرته الحكومة البريطانية، على تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية، والأخرى (يهودية)؛ ونص القرار الدولي الرسمي رقم (١٨١) لعام ١٩٤٧م، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، على تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية و(يهودية). وتعود خطورة هذا المصطلح الذي يحرص المسؤولون الإسرائيليون على ترديده وتأكيدده في المحافل الإقليمية والدولية، لما سيترتب عليه من مخاطر جسيمة على القضية الفلسطينية، ينتفي معها حق الفلسطينيين بالمطالبة بعودة اللاجئين إلى ديارهم، لأن مصطلح (يهودية الدولة) يحمل في طياته توجيهًا إسرائيليًا لطرد جميع الفلسطينيين من وطنهم بزعم الحفاظ على نقاء (الدولة اليهودية)، ويستوي في ذلك فلسطينيو ١٩٤٨ و١٩٦٧م. انظر: محمود جميل الجندي وخالد شنيكات: (إعلان «يهودية الدولة» وتداعيات المصطلح)، دراسة منشورة في مجلة: (المستقبل العربي)، العدد (٤٢٨)، أكتوبر ٢٠١٤م. وقد تأكد ذلك في خريطة (دولة إسرائيل) التي عرضها رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، في الأمم المتحدة في ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣م، على كل مساحة فلسطين التاريخية، بما فيها الضفتين الشرقية والغربية والقدس وقطاع غزة.

٢٣. انظر: (وزارة الاستخبارات الإسرائيلية تدعو لإعادة توطين



الفلسطينيين خارج غزة بدلا من إعمارها)، منشور في موقع: (اسبوتنيك عربي)، بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/١٩م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/mZh90fo/>.

٢٤. انظر: (توطين الفلسطينيين بسيئاء.. ما هو مشروع «غيورا إيلاند» الذي رفضته مصر؟)، منشور في موقع: (العربية نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/٢م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/GGBJUik/>.

٢٥. انظر: («بعضها طلبت الدفع».. عضو بالكنيست يتحدث عن «دول مستعدة لاستقبال لاجئين من غزة»)، منشور في موقع: (الحررة) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/٢٦م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/TEw8TBp/>.

٢٦. انظر: (عضو بالكنيست: دول في أمريكا الجنوبية وإفريقيا عرضت استقبال اللاجئين من غزة «مقابل المال»)، منشور في موقع: (مونت كارلو الدولية)، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/٢٦م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/QVrhrol/>.

٢٧. انظر: (وزير إسرائيلي متطرف يتحدث عن «حل إنساني» لسكان غزة)، منشور في موقع: (اسكاي نيوز عربية) على شبكة المعلومات، بتاريخ: متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/bXRbWZ9>.

٢٨. انظر: (وزير إسرائيلي متطرف يتحدث عن «حل إنساني» لسكان غزة)، منشور في موقع: (سكاي نيوز عربية) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٤/١/٣م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/bXRbWZ9/>.

٢٩. انظر: (تقرير: إسرائيل تجري محادثات مع الكونغو لقبول مهاجرين من غزة)، منشور في موقع: (سكاي نيوز عربية) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٤/١/٣م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/Mv5xJTp/>.

٣٠. انظر: (أنباء عن مساع إسرائيلية للاستعانة ببلير في مخطط تهجير مواطني غزة)، منشور في موقع الجزيرة نت على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٤/١/١م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/YcNazf6/>.

٣١. انظر: (إسماعيل هنية: لا هجرة من غزة إلى مصر)،

منشور في موقع: (روسيا اليوم) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٠/١٤م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/25ffU5x/pw>.

٣٢. انظر: (أسامة حمدان: نحذر الدول من التعاطي مع مخططات تنياهو للهجرة الطوعية)، منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/٧م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/phdC0zS/>.

٣٣. انظر نص البيان في: (السعودية ترد على وزيرين إسرائيلييين وما دعيا له في غزة)، منشور في موقع: (وكالة الأنباء السعودية - واس) بتاريخ: ٢٠٢٤/١/٤م، متاح على الرابط: <https://www.spa.gov.sa/N2024114>.

٣٤. انظر: (قطر والسعودية تنددان بتصريحات سموتريتش وبن غفير لتهجير سكان غزة)، منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٤/١/٤م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/7Xw2mq0/>.

٣٥. انظر: (السيسي: تهجير الفلسطينيين من غزة إلى مصر «خط أحمر»)، منشور في موقع: (صحيفة الشرق الأوسط) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/CGaxPhs/>.

٣٦. انظر: (ملك الأردن يحذر من أي «محاولة لتهجير الفلسطينيين أو التسبب في نزوحهم»)، منشور في موقع: (صحيفة الشرق الأوسط) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٠/١٣م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/nk9t87n>.

٣٧. انظر: (ملك الأردن: موقف مصر برفض تهجير الفلسطينيين يجسد موقفنا المشترك)، منشور في موقع: (الشرق) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/٢٣م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/5EMnYlo/>.

٣٨. انظر: (السيسي وملك الأردن: نرفض تصفية القضية وتهجير الفلسطينيين)، منشور في موقع: (العربية) على شبكة المعلومات، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/fhyCCYU/>.

٣٩. انظر: (أميركا ترفض تصريحات سموتريتش وبن غفير



الداعية لتهجير الفلسطينيين من غزة)، منشور في موقع: (قناة الغد) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٤/١/٢ م، متاح على الرابط: <https://9rRleM/2u.pw/>.

٤٠. انظر: (بوريل يندد بتصريحات سموتريتش وبن غفير التي تدعو إلى تهجير شعبنا من غزة)، منشور في موقع: (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٤/١/٣ م، متاح على الرابط: <https://wafa.ps/Pages/Details/87488>.

٤١. انظر: (إلى هذه الدول... عودة الحديث عن مخططات تهجير الفلسطينيين من غزة)، تقرير منشور في موقع: (وكالة تقدم للأخبار) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٤/١/٨ م، متاح على الرابط: <https://taqadom.mr/node/18816>.

٤٢. المرجع السابق.

٤٣. انظر: (فرنسا تدين تصريحات المسؤولين الإسرائيليين المحرّضة على تهجير الفلسطينيين)، منشور في موقع: (بوابة الوسط) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٤/١/٦ م، متاح على الرابط: <https://alwasat.ly/news/arabic/425304>.

٤٤. تعد الولايات المتحدة الأمريكية مثالا واضحا على ذلك، فبينما تعلن الإدارة الأمريكية رفضها العلني للتهجير القسري، إلا أنها لا تمنع على ما يبدو. من أن يكون التهجير طوعيا جراء تضيق سبل الحياة في القطاع بتدمير كل مافيه من مظاهر الحياة ومتطلباتها من غذاء ووقود وماء ودواء، وهو ما تقوم به إسرائيل بانتظام منذ بدء الحرب وإعلان الحصار ومنع المساعدات الإنسانية من الدخول إلى القطاع، أو السماح بكميات محدودة جداً، بعد تعنت وتعقيد، ومنع من الوصول إلى جميع الأماكن داخل القطاع؛ مدعومة في هذا كله من قبل الولايات المتحدة التي ترفض أي قرار من مجلس الأمن والأمم المتحدة وقف الحرب عبر استخدام الفيتو ضد أكثر من ١٥٠ دولة من دول العالم توافق على القرار.

ويتبين عدم ممانعة الإدارة الأمريكية من التهجير الطوعي لسكان القطاع، بل وتشجيعهم على ذلك مما جاء في الطلب الذي قدمه الرئيس الأمريكي جو بايدن للكونجرس الأمريكي

في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣ م للموافقة على تمويل لدعم إسرائيل وأوكرانيا. حيث تضمن عبارة تنص على أنه: «من الممكن أن تؤدي هذه الأزمة إلى النزوح عبر الحدود وزيادة الاحتياجات الإنسانية الإقليمية». وقد شككت مصادر فلسطينية في جدية الرفض الأمريكي لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، واعتبرته بمثابة نوع من توزيع الأدوار، وأنه استهدف في المقام الأول تخدير الأطراف العربية، وإشغال الناس بالحديث عنه، لمنح فرصة لإسرائيل لإكمال عملياتها العسكرية، وسيناريو التهجير في نهاية المطاف. انظر: (هل تسعى إسرائيل إلى فرض التهجير القسري لفلسطيني غزة كأمر واقع؟)، تقرير منشور في موقع: (بي بي سي عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/٧ م، متاح على الرابط: <https://www.bbc.com/67638297/arabic>

٤٤. انظر: شالوم يروشمالي: (اتصالات مع الكونغو لاستقبال آلاف من ما يسمى «الهجرة الطوعية» من غزة)، مقالة منشورة في موقع: صحيفة (تايمز أوف إسرائيل) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٤/١/٣ م، متاحة على الرابط: <https://2u.pw/UXv4hYd>

٤٦. انظر: محمد سبتي: (إلى هذه الدول... عودة الحديث عن مخططات تهجير الفلسطينيين من غزة) تقرير منشور في موقع: (حفريات) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٤/١/٨ م، متاح على الرابط: <https://2u.pw/uC9BHwH/>

٤٦. انظر: إنجي عبد الوهاب: («مخطط جديد».. لماذا يسعى الاحتلال لإنشاء ممر بحري لغزة عبر قبرص؟) تحليل منشور في موقع: صحيفة: (المصري اليوم) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١٢/٢١ م، متاح على الرابط: almasryalyoum.com/news/details/3058994.

٤٧. صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي في مؤتمر صحفي يو ٢٠٢٣/١٢/٣ م، بالقول: إن «محور فيلادلفيا يجب أن يكون تحت سيطرتنا، يجب إغلاقه، من الواضح أن أي ترتيب آخر لن يضمن نزع السلاح الذي نسعى إليه». ولم يصدر أي تعليق مصري رسمي ردا على تصريحات نتنياهو، التي تعد بمثابة إعلان من أعلى سلطة سياسية في إسرائيل بشأن رغبة تل أبيب



في إعادة السيطرة على محور فيلادلفيا الذي تعتقد أنه يسمح بمرور الأسلحة للمقاومة الفلسطينية. واعتبر المحلل العسكري وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية اللواء منير حامد . في حديث له مع قناة (الجزيرة) أن «تصريحات نتياهو بالسيطرة على محور فيلادلفيا هي تصريحات المأزوم، ويوجهها للداخل الإسرائيلي، لأن هذا المحور له وضع خاص في اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وأي تحرك عسكري هناك سيكون خرقاً للبروتوكول العسكري الملحق بمعاهدة كامب ديفيد، ومخالفاً أيضاً للتفاهات الأمنية بين البلدين». وبشأن عدم تعليق مصر على تصريحات نتياهو، أوضح المحلل العسكري أن ما يجري في إسرائيل هو تخبط سياسي وعسكري، «لكن مصر سياستها حكيمة ولديها قدرة على ضبط النفس والالتزام بالقانون الدولي وعدم الانجرار إلى مواقف استفزازية، وفي الوقت نفسه معنية بتأمين حدودها الدولية ضد أي اعتداء أو تجاوز». انظر: محمد عبد الله: (ما خيارات مصر أمام سعي إسرائيل للسيطرة على محور فيلادلفيا الحدودي؟)، تقرير منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٤/١/١١م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/ge3M9Rz/>.

٤٨ . في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، تم توقيع «اتفاق فيلادلفيا» بين إسرائيل ومصر الذي تعتبره إسرائيل ملحقاً أمنياً لمعاهدة السلام عام ١٩٧٩م، وتقول إنه محكوم بمبادئها العامة وأحكامها، وبموجب هذا الاتفاق انسحبت إسرائيل من محور «فيلادلفيا» وسلمته مع معبر رفح إلى السلطة الفلسطينية. وفي نهاية عام ٢٠١٣، أحكمت السلطات المصرية قبضتها على المنطقة الحدودية، وبنّت جداراً فولاذياً قالت إن الهدف منه منع تسلل «المسلحين» و«المتطرفين» إلى أراضيها، وفي وقت لاحق حفرت قناة عرضية من ساحل البحر شمالاً حتى معبر رفح جنوباً، لإقامة منطقة حدودية عازلة تمتد لنحو ٥ كيلومترات بهدف القضاء على أنفاق محور «فيلادلفيا». انظر: المرجع السابق نفسه.

٤٩. كشفت صحيفة «إسرائيل هيوم» الإسرائيلية، عن خطة جديدة يخطط لها الكونغرس الأمريكي تربط بين تقديم مساعدات مالية كبيرة لعدد من الدول العربية على رأسها مصر مقابل قبول لاجئين من غزة. وأوضحت الصحيفة أن الخطة يروج

لها عضو مجلس النواب الأمريكي (جوي ويلسون)، وتشير إلى أن «إسرائيل تسعى إلى تجنب إيذاء المدنيين، لكن حماس لا تسمح للاجئين بالمغادرة، ومصر لا توافق على فتح حدودها». ووفق الخطة الأمريكية . التي يتم الإعداد لها . فإن «الحل الأخلاقي الوحيد هو ضمان أن تفتح مصر حدودها، وتسمح بدخول اللاجئين». وتفتتح الخطة أن يتم تخصيص مليار دولار من المساعدات الخارجية لمصلحة اللاجئين من غزة الذين سيسمح لهم بدخول مصر؛ على ألا تكون مصر الدولة الوحيدة التي يجب عليها استقبال اللاجئين، بل يكون العراق واليمن ضمن الخطة مقابل نحو مليار دولار من المساعدات الخارجية الأمريكية، وتتلقى تركيا أكثر من ١٥٠ مليون دولار. ويطلب واضعو الخطة الحكومة الأمريكية بتخصيص هذه المساعدات المالية للدول الأربعة، بشرط استقبال عدد معين من اللاجئين من سكان غزة يتناسب مع عدد سكان كل دولة منها: مليون في مصر (أي ٠,٩٪ من السكان هناك)، ونصف مليون في تركيا (٠,٦٪ من الأتراك)، و٢٥٠ ألفاً في العراق (٠,٦٪)، و٢٥٠ ألفاً في اليمن (٠,٧٥٪ من اليمنيين). انظر: (الكونغرس الأمريكي يجهز خطة لإغراء دول عربية كبرى على رأسها مصر)، منشور في موقع: (روسيا اليوم)، على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/٣٠م، متاح على الرابط: <https://www.2u.pw/dQok65c>.

٥٠. انظر: (الترحيل الطوعي للفلسطينيين في غزة «خيال لن يدوم» - في صحيفة هآرتس)، منشورة في موقع: (بي بي سي - عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٤/١/٨م، متاحة على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/articles/c29y811wenpo>.



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع